



PROVISIONAL

A/35/PV.89
12 December 1980
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الأربعاء ، ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد فنون فيخمسار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

— الأزمة المالية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة [٩٣]

— تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية : تقرير اللجنة الخامسة [٩٤]

— وحدة التفتيش المشتركة : تقرير اللجنة الخامسة [٩٥]

— تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط : [١٠١] (تابع)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

••/••

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

المحضر .

- تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني)
- تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى [١٧] (تابع)
 - (ح) تعيين عضوين في وحدة التفتيش المشتركة : مذكرة من رئيس الجمعية العامة
 - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار : [٢٠]
 - (أ) مشروع قرار
 - (ب) تقرير اللجنة الخامسة
 - الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام [٢٦] (تابع)
 - مسألة قبرص : تقرير الأمين العام [٢٣]
 - قضية فلسطين : [٢٤] (تابع)
 - (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
 - (ب) مشاريع قرارات

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٠مواصلة نظر البنود جدول الأعمال ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ و ١٠١الأزمة المالية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (A/35/722)تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية : تقرير اللجنة الخامسة (A/35/621)وحدة التفتيش المشتركة : تقرير اللجنة الخامسة (A/35/723)تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنانتقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/35/667/Add.1)قدم السيد بيدرسون (كندا) ، مقرر اللجنة الخامسة ، تقارير تلك اللجنة(A/35/722 و A/35/621 و A/35/723 و A/35/667/Add.1) ثم تحدث على النحو التالي :السيد بيدرسون (كندا) ، مقرر اللجنة الخامسة (الكلمة بالانكليزية) :

يشرفني أن أقدم تقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود التالية .

التقرير الأول يتعلق بالبند ٩٣ من جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة ، والمعنون

"الأزمة المالية للأمم المتحدة" . وفي الفقرة السادسة من تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة

A/35/722 تقدم اللجنة للجمعية مشروع قرار لاعتماده .

أما التقرير الثاني فيتعلق بالبند ٩٤ من جدول الأعمال ، والمعنون "تنسيق شؤون

الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية" . وان

تقرير اللجنة قد ورد في الوثيقة A/35/721 ، وقد وردت توصيات اللجنة في الفقرتين ٨ و ٩ من

تلك الوثيقة ، واللتين تتضمنان بالتالي مشروع قرار ومشروع مقرر .

أما التقرير الثالث الذي أشرف بتقدمه فهو يتعلق بالبند ٩٥ من جدول الأعمال ،

والمعنون "وحدة التفتيش المشتركة" . وهو وارد في الوثيقة A/35/723 وفي الفقرة ٥ منه توصية

باعتماد مشروع مقرر .

أخيرا ، يشرفني أن أقدم التقرير التالي والأخير للجنة الخامسة بشأن البند ١٠١ من

جدول الأعمال وهو يتعلق بتمويل قوات الامم المتحدة اصابة السلم في الشرق الأوسط . وان التقرير وارد في الوثيقة A/35/667/Add.1 ، كما أن توصيات اللجنة الخامسة قد وردت في الفقرة ٧ من تلك الوثيقة .

إعمالا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي ، تقرر عدم مناقشة التقارير الأربعة للجنة الخامسة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مواقف الوفود فيما يتعلق بمختلف توصيات

اللجنة الخامسة قد أوضحت في اللجنة وأثبتت ذلك في محاضرتها الرسمية .

أود أن أذكر الأعضاء بأنه ، طبقا للمقرر ٣٤/١٠١ ، فقد وافقت الجمعية على أنه عند بحث نفس مشروع القرار في لجنة رئيسية وفي جلسة عامة فان الوفود ينبغي عليها ، بتقدير الامكان ، أن تحلل تصويتها مرة واحدة ، سواء في اللجنة أو الجلسة العامة ، اذا لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة . أود أيضا أن أذكر الأعضاء أنه طبقا للمقرر ٣٤/٤٠١ ، فان تحليل التصويت يجب ألا يتجاوز عشر دقائق ويجب أن تدلي به الوفود من أماكنها .

سوف ننظر الآن في تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ٢٣ من جدول الأعمال المعنون

" الأمانة المالية للأمم المتحدة " .

وسوف تتخذ الجمعية الآن قرارا بشأن مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في

الفقرة ٦ من تقريرها ، في الوثيقة A/35/722 .

طلب إجراء تصويت مسجل

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : الجزائر ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بوليفيا ، البرازيل ،

كندا ، تشاد ، الصين ، الكونغو ، قبرص ، كمبوديا الديمقراطية ،

الداانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، غينيا الاستوائية ، فنلندا ،

غامبيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ،

هندوراس ، الهند ، اندونيسيا ، اليابان ، الاردن ، الكويت ،

الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، الفلبين ، البرتغال ، رومانيا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، اسبانيا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، موزامبيق ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٦٤ صوتا مقابل ٨ وامتناع ٩ عن التصويت (قرار ١١٣/٣)*

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اختلفنا بذلك بحث البند ٩٣ من جدول

الأعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ٩٤ من جدول الأعمال ، والمعنون

"تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية" . وان التقرير وارد في الوثيقة A/35/621 .

* وبعد ذلك ابلغت الامانة وفود النمسا ، وينغلاذيش ، وسربادوس ، وينن ، وبورما ،

وجمهورية افريقيا الوسطى ، وكولومبيا ، واكوادور ، ومصر ، وفيجي ، وايران ، وايرلندا ، وليسوتو ، ومالي ،

والمغرب ، ونيبال ، وقطر ، وبيرو ، وسيراليون ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، وجمهورية تنزانيا

المتحدة ، واوروغواي ، وفنزويلا بأنها كانت تنتوى التصويت مؤيدة . كذلك ابلغ الامانة وفد بلغاريا

أنه كان ينتوى التصويت معارضا .

والآن أعرض على الجمعية مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها ، الوثيقة A/35/621 . ان مشروع القرار هذا قد اعتمد دون تصويت في اللجنة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق عليه أيضا دون اعتراض ؟
اعتمد مشروع القرار (١١٤ / ٣٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية توافق على مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٩ من تقرير اللجنة الخامسة (A/35/621) ؟
اعتمد مشروع المقرر

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اختتمنا بذلك بحث البند ٩٤ من جدول

الأعمال .

تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، فنزويلا ، يوفوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

المتنعون : الكونغو .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٨٩ صوتا مقابل ١٢ وامتناع واحد عن التصويت (القرار ٣٥/

١١٥ ألف) * .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أطرح الآن للتصويت مشروع القرار (باء) الوارد

في الوثيقة A/35/667/Add.1 . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، قبرص ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، الكوادور ، فينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، فامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، فانا ، اليونان ، فواتيمالا ، فينيا ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، الاردن ، الكويت ،

* ثم أبلغت الامانة وفود بنغلاديش ، وجمهورية افريقيا الوسطي ، ومصر ، وفيجي ، ولبنان ، وليسوتو ، ومالي ، والمغرب ، وقطر ، وسيراليون ، واروغواي أنها كانت تنوى التصويت مؤيدة . وكذلك أبلغ وفد بلغاريا الامانة انه كان ينوى التصويت معارضا .

لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
 نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،
 بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون: افغانستان ، البانيا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ،
 الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ،
 الجمهورية العربية السورية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

المتنعون: الكونغو ، رومانيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ١٢ وامتناع ٢ عن التصويت . (قراره ٣٥ /

١١٥) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك نكون قد انتهينا من دراستنا للبيند ١٠ ب

من جدول الأعمال .

* ثم أبلغت الامانة وفود بنغلاديش ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، ومصر ، وفيجي ،
 ولبنان ، وليسوتو ، ومالي ، والمغرب ، وقطر ، وسيراليون ، وأوروغواي بأنها كانت تنتوي التصويت
 مؤيدة . ثم أبلغ وفد بلغاريا الامانة انه كان ينتوي التصويت معارضا .

مواصلة نظر البند ١٧ من جدول الأعمالتعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى

(ج) تعيين عضوين في وحدة التفتيش المشتركة : مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/35/724)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : كتيبة للمشاورة التي تمت ، بما فيها مشاورة مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام بصفته رئيسا للجنة الادارية المعنية بالتنسيق ، فانني اقدم للجمعية العامة الترشيحات التالية للتعيين كأعضاء في وحدة التفتيش المشتركة لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٨١ : السيد مصطفى ولد خليفة (موريتانيا) ، والسيد ملجنكو فيكوفيك (يوغوسلافيا) . هل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في تعيينهما ؟ وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا بذلك من نظر البند ١٧ (هـ) من

جدول الأعمال .

البند ٢٠ من جدول الأعمالمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار

(أ) مشروع قرار (A/35/L.30/Rev.1)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/718)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أدعو ممثل المكسيك لتقديم مشروع القرار

المتعلق بهذا البند .

الآنسة كابريرا سيلفا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد المكسيك يشرفه تقديم

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.30/Rev.1 بالنيابة عن بلغاريا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بيرو ، سنغافورة ، تايلند ، تونس ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، وبالاصالة عن نفسه . ان مشروع القرار مؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ويتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار .

ارجوان تلاحظ الجمعية انه بالاضافة الى البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار والتي ذكرتها فان هندوراس والهند قد اصبحتا ضمن المشتركين في تقديمه .
ان التقدم الذي احرز في الدورة التاسعة للمؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار التي عقدت في حزيران / يونيه وتموز / يوليه هذا العام ، مسجل في الوثيقة A/MP.10/Rev.10 في ٢٢ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ . ان الجهود التي بذلت في تلك الدورة والارادة السياسية الواضحة التي اظهرتها مختلف المجموعات مكنت من التوصل الى اتفاق بشأن مسائل كان يبدو من الصعب التغلب عليها فيما مضى . ولذلك السبب فان امام المؤتمر الان مشروع اتفاقية ، وهو يقترب من المراحل النهائية في عمله . ومن الضروري الان الاحتفاظ بتلك الارادة السياسية ومضاعفة جهودنا من اجل تحقيق الهدف الذي نصبو اليه جميعا .

ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.30/Rev.3 له طابع اجرائي ، والفرض منه هو الموافقة على عقد الدورة العاشرة للمؤتمر ، وعلى عقد اجتماع فيما بين الدورتين للجنة الصياغة على اساس التوصيات المتعلقة بتاريخ ومدة ومكان الدورة ، وهذا وارد في الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق . ان مجموعة ال ٧٧ ، كما سبق ، سوف تجتمع لمدة ثلاثة ايام قبل افتتاح الدورة العاشرة . ولذلك ، نوصي الامين العام في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار بأن يوفر التسهيلات الضرورية من اجل اجتماعات تلك المجموعة وكذلك بالنسبة الى المشاورات غير الرسمية .

وفي الفقرة ٥ من المنطوق ، يطلب من الامين العام بصفته امينا عاما للمؤتمر ان يعد دراسة تحدد مهام الامين العام في المستقبل وفقا لمشروع الاتفاقية وتحدد احتياجات البلدان ، وبصفة خاصة البلدان النامية في مجال الاعلام ، وتقديم المشورة والمساعدة بمقتضى النظام القانوني الجديد وان تقدم هذه الدراسة الى الدورة العاشرة للمؤتمر لتنظر فيها حسبما تراه ملائما . كما تبين هذه الفقرة ان هدف هذه الدراسة هو توفير المعلومات ذات الصلة للمؤتمر والتي سوف ينظر فيها المؤتمر بنفسه ، وسوف يتخذ اي مقرر يراه مناسباً على اساس المعلومات المتضمنة في الدراسة .

وفي الفقرة ٦ من المنطوق اقترح ان يطلب من الامين العام ان يبذل جهوداً خاصة بالنسبة الى نشر وتعميم انجازات المؤتمر على اوسع نطاق . ان هذا امر مهم للغاية نظرا الى التقدم الذي تم احرازه حتى الان ، ونظرا الى امكانية اعتماد مشروع الاتفاقية في القريب العاجل .

واخيرا ، فان الفقرة ٧ من المنطوق تخول الامين العام اجراء الترتيبات الضرورية وفقسما للدعوة الموجهة من جانب حكومة فنزويلا لكي تنعقد الدورة الاخيرة للمؤتمر في كاراكاس ، وانا ما قرر المؤتمر بالتشاور مع تلك الحكومة على عقد الدورة الاخيرة قبل انعقاد الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . ان وفد المكسيك نيابة عن المشتركين في تقديم مشروع القرار يعبر عن الاقتناع بأن مشروع القرار A/35/L.30/Rev.1 سوف يتم اعتماده باتفاق الراء . وهكذا ، سوف تظهر مرة اخرى اهتمام الحكومات بالمفاوضات الرامية الى وضع نظام قانوني جديد للبحار ، ومن الواضح ان هذا في صالح الجميع .

لا يمكنني ان اختتم هذه الكلمة الموجزة دون الاعراب عن حزننا العميق لوفاة سعادة هاميلتون شيرلي اميراسينغ الذي كان رئيسا لمؤتمرنا منذ بداية عمله . ان الصفات التي اعجبنا فيه هي مرونته ، وذكائه ، وخبرته بالشعوب وبالعالم ، وحنكته في معالجة الامور ، وشجاعته ، كل ذلك جعل منه موضع تقدير وموضع ود من الجميع . لقد اضطلع بالواجبات الموكلة اليه بنجاح تام ، وسوف يقترن اسمه بالنظام القانوني الذي سوف يحكم البحار ، وسوف يعتبر هذا تخليدا لذكراه . والواقع يمكننا ان نقول عنه ان الارض بأكملها ، والبحار والمحيطات سوف تكون نصبا تذكاريًا لشخصه المجل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية الان مقرا بشأن مشروع القرار

A/35/L.30/Rev.1 ، وسوف ادعو الان اولئك المندوبين الذين يرغبون في تحليل مواقفهم .

السيد هوسانغ (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : ارجوان ابدأ كلمتي بالتمبير

عن الاسف العميق وحزن وفد بلادي على وفاة رئيس مؤتمر قانون البحار . ان قيادته كانت بارزة ، ولاشك اننا سوف نفتقده كل الافتقاد ونحن نقرب من نهاية المؤتمر .

انه لمصدر ارتياح عظيم لو قد بلادي ان مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، بعد سنوات طويلة من المفاوضات المكثفة ، قد دخل مرحلته النهائية والحاسمة . ذلك لان المجتمع الدولي لم يسبق له ان اقترب من استكمال مثل هذا العمل التشريعي الدولي البالغ الاهمية والمتعدد الجوانب . وفي هذا الصدد ، فانني اود ان اشير الى اهمية ان مفهوم "التراث الانساني المشترك"

فيما يتعلق باستكشاف واستغلال قاع البحار ، قد برز بشكل واضح في مشروع القرار ، وان لم يكن بالطريقة المثلى .

وفي الدورة العاشرة للمؤتمر في العام القادم سوف يتعين علينا ان نعالج بعض المسائل الشائكة المتبقية . ان هولندا ، كما كانت عليه في الماضي ، على استعداد تام لكي تتعاون بطريقة بناءة في البحث عن حلول مقبولة بصفة عامة وذلك بغية ان يتم التوقيع على اتفاقية قانون البحار فسي كراكاس في خريف العام القادم .

ولكن لا ينبغي ان نركز اهتمامنا فحسب على استكمال المفاوضات واعتماد نص الاتفاقية . وقد يبدو لنا من الحكمة ان نبدأ في هذا الوقت ، الاعداد للفترة الواقعة بين اعتماد نص الاتفاقية وبين بدء سريرانها .

ان هذا يتعلق بصفة خاصة بالاعداد لانشاء السلطة الدولية لقاع البحار ، وبالمؤسسة . وفي هذا الصدد ، فاننا نوافق على الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا التي تطالب الامين العام بأن يقدم دراسة بشأن المهام المقبلة للامين العام في ظل مشروع الاتفاقية ، وكذلك احتياجات البلدان وخاصة النامية لتزويدها بالمعلومات وتوجيه النصح والمعون لها في اطار النظام القانوني الجديد .

ويأمل وفد بلادي في ان الدول التي سوف توقع على الاتفاقية ، سوف تشجع على التوافسي التصديق عليها ، وان سريان الاتفاقية سوف يبدأ في موعد مبكر . ويود وفدي لذلك ان يؤيد الكلمات التي قالها الراحل هاملتون شيرلي اميراسينغ الرئيس السابق لمؤتمر قانون البحار في نهاية خطابه الى رئيس الجمعية العامة (الوثيقة A/35/500) :

” واعترافا بمدى وتشعب الاتفاقية الجديدة ، وأهميتها بالنسبة الى التطورات الجديدة ، وأهميتها بالنسبة الى التطورات الوطنية والعلاقات الدولية يتمين بذل جهود خاصة من جانب خدمات الاعلام العامة للامم المتحدة خاصة ما يتصل باعتماد الاتفاقية والنهوض ما امكن بالادراك العام للمنجزات التي تحققت على مستوى مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ” .

واود ان اختتم حديثي بالاعراب عن يقين حكومتي الثابت بأن اعتماد الاتفاقية الخاصة بقانون البحار وسرعة بدء سريانها يكون مفيدا للبشرية جمعاء .

السيد زكي (مديف) (الكلمة بالانكليزية) : اتشرف بان اقترح تعديلا لمشروع

القرار هذا . ان هذا التعديل هو فقرة جديدة تماما في المنطوق ، تأتي مباشرة بعد الفقرة (١) الحالية من المنطوق باعتبارها الفقرة (٢) منه .

واقترح اعادة ترقيم الفقرات التي تلي الفقرة الثانية الجديدة من المنطوق .

ان التعديل المقترح يقرأ كما يلي :

” يطلب من الامين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها السادسة

والثلاثين بشأن موضوع تقديم منحة دراسية تذكارية في مجال قانون البحار والموضوعات

المتصلة بذلك ، اعترافا بالمساهمة الفريدة التي قدمها السيد هاملتون شيرلي اميراسينغ

الى اعمال ذلك المؤتمر ” .

ذلك هو اقتراحي بالتعديل على مشروع القرار A/35/L.30/Rev.1 المطروح علينا الان .
الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل ملديف على التعديل الذي قدمه بشأن
 مشروع القرار A/35/L.30/Rev.1 . هذا التعديل الذي سوف يدرج فيما بين الفقرتين ١ و ٢ من
 المنطوق ، مع اعادة ترقيم الفقرات التالية ، انا ما اعتمد هذا التعديل .
 انا لم يكن هنالك اعتراض ، فسوف اعتبر ان الجمعية توافق على هذا التعديل .
اعتمد التعديل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والان اطرح على الجمعية مشروع القرار كما عدل
 الان والوارد في الوثيقة A/35/L.30/Rev.1 . ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الاثار الادارية
 والمالية المترتبة على مشروع القرار وارد في الوثيقة A/35/718 . ولعل الاعضاء قد اكتشفوا بعد
 قراءة التعديل المقدم من ممثل ملديف ان الاثار المالية المترتبة عليه ، لن ينظر فيها الا في الدورة
 السادسة والثلاثين للجمعية العامة .
 هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/35/L.30/Rev.1 كما
 عدل ؟

اعتمد مشروع القرار A/35/L.30/Rev.1 (قرار ٣٥/١١٦) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف اعطي الكلمة الان للممثلين الذين يرغبون
 في تحليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد سيلبي (ترينيداد وتوباغو) (الكلمة بالانكليزية) : لوان تصويتنا منفضلا
 قد اجرى على الفقرة ٦ ، في ضوء التعديل المقدم من ممثل ملديف ، من منطوق مشروع القرار
 A/35/L.30/Rev.1 ، في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، والذي اعتمدتوا باتفاق الازاء ، فان
 وفد ترينيداد وتوباغو كان سيمتنع عن التصويت .
 ان وفد ترينيداد وتوباغو يؤمن بقوة بان توجيه الامين العام ، باعتباره امينا عاما ، لمؤتمر
 قانون البحار بأن يضطلع بالدراسة التي اشير اليها في تلك الفقرة ، كان ينبغي ان يبتثق او يركز
 اساسا على مقرر من ذلك المؤتمر في هذا الشأن ، او على الاقل ، على اساس من مناقشة اقتراح بمثل

هذه الدراسة في إطار المؤتمر ، سواء على مستوى الاجهزة الرئيسية للمؤتمرا و مجموعات المصالح المعترف بها ، ولم يكن هناك اي قرار أو مناقشة تمت على اي من هذه المستويات .
ولهذه الاسباب ، وحيث انه ليست هنالك موافقة على مستوى المؤتمر ، (ان لم تجر مناقشة) بشأن الاسلوب العام لمثل هذه الدراسة من حيث بنيتها ومداهها ، فان وفدي قد اتخذ الموقف الذي اشرت اليه توا .

السيد كاماندا وا كاماندا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : اود أن أقول فقط انه ما زالت لدينا بعض التحفظات فيما يتعلق ببعض جوانب مشروع الاتفاقية بشأن قانون البحار ، ولكن بغض النظر عن تلك التحفظات فقد شاركنا في اتفاق الراء بشأن مشروع القرار . وسوف نتحدث فيما بعد بشأن تلك الاجزاء من مشروع الاتفاقية المتعلقة بقانون البحار . ولو كانت هناك مناقشة عامة لقمنا بهذا من قبل ، ولكن حيث انه لم تكن هناك مثل هذه المناقشة فقد أردت فقط ان ادلي بهذا التعقيب . لقد شاركنا بذلك في اتفاق الراء بشأن مشروع القرار الذي ننظر اليه على انه اجرائي بحث رغم ان لدينا تحفظات معينة فيما يتعلق باجزاء معينة من مشروع الاتفاقية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وبهذا نكون قد انتهينا من دراسة البند ٢٠ من جدول الاعمال . وقبل ان ننتقل الى البند التالي على جدول الاعمال اود ان ادلي باعلان موجز بشأن البند ١٨ من جدول الاعمال " تنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " الذي سننظره في بداية جلسة بعد ظهر اليوم . وفي نيتي ان احدد الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم كموعدا لاقبال قائمة المتحدثين في المناقشة ، وتقديم مشروعات القرارات او التعديلات . وهذا سوف يمكن الجمعية من التصويت بعد ظهر غد والانتهاج من نظر البند قبل يوم الجمعة .

مواصلة نظر البند ٢٦ من جدول الاعمال

الحالة في الشرق الاوسط : تقرير الامين العام (A/35/563-S/142364)

السيد عرابية (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : من بين جميع بؤر التوتر في العالم فان الشرق الاوسط يتضمن جميع ملامح العالم الصغير الذي يحوى عناصر الهجوم الصاخ على نفس اساس المجتمع الدولي . ان التدهور المستمر لهذه الازمة يحمل بين طياته بذور الاشتعال التي تهدد السلم والامن الدوليين . ان الازمة في الشرق الاوسط التي نشأت من انكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

والاستقلال ، قد أخذت بعدا جديدا باحتلال وضم اراضي دول ذات سيادة بالقوة في تجاهل تام لمبادئ ومعايير القانون الدولي وهكذا فقد تفرعت عن قضية مقاومة شعب حرم من ارض ابائه ، ازمة شملت المنطقة بأسرها وذلك بسبب المصالح الامبريالية التي يخدمها الكيان الصهيوني وقيام الاخير باستعراض قوته .

وفي وجه هذه الازمة فان الامم المتحدة ، التي كان لها دور حاسم في ايجادها ، قصرت اهتمامها لعدة سنوات على التطورات الناجمة عن الهجمات التوسعية التي يشنها الكيان الصهيوني باستمرار ، وبذلك ألقت ستارا ثقيلا على السبب الجذري للصراع . وبدلا من ان يعالج بالنشاط الواجب المسائل المتعلقة بتلبية الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ويصحح بالتالي الظلم التاريخي الذي تتحمل الامم المتحدة مسؤوليته ، فان المجتمع الدولي كرس نفسه بعزم ، قل أو أكثر ، لمجرد النظر في نتائج الامر الواقع المترتب على وجود الكيان الصهيوني . وفي هذا الشأن فان المجتمع الدولي اتسمت اعماله دائما بالقصور الناجم عن التجزئة وعدم الفعالية نتيجة لذلك .

ان الحقائق التاريخية والسياسية للمسألة ، والمصالح الاستراتيجية المرتبطة بها معروفة جيدا بحيث لا احتاج الى الاستفاضة فيها هنا . ان المناقشة العامة التي دارت في نفس هذه الهيئة منذ بضعة ايام بشأن قضية فلسطين أوضحت مرة اخرى مدى الحاجة الى رد الحقوق الوطنية وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني كشرط مسبق لاي حل يراود له ان يكون عادلا ودائما . كما كشفت كذلك عن الدوافع التي تنطوي عليها السياسة الامبريالية الصهيونية في المنطقة . ان هذه السياسة هي التي تبقى على الازمة في الشرق الاوسط وتزيد لها سوءا بواسطة جهاز مؤسسي للعدوان يخدم اغراضها في اخضاع الشعوب .

ان الكيان الصهيوني ان ينطلق من العنصرية وان تحدوه آمال السيطرة والغزو ، تتحدد هويته ببساطة على انه مناهض لفلسطين . وبينما يشهد التاريخ الأزلي لفلسطين على ألفة صادقة بين المجتمعات المختلفة التي روت اصالتها أرضاً كريمة ترحب بكل الأديان ، فان الكيان الصهيوني قد أفسد أرض فلسطين وجعل منها أرض طافوت . ان انكار فلسطين وانكار رسالة السماحة والسلام الفلسطينية ، قد أديا الى جعل الكيان الصهيوني انكاراً لوجود الشعب الفلسطيني ذاته ، ذلك الشعب الذي تم نفيه والذي تشتت وطرد واضطر أبناءه الى أن يعيشوا في المنفى أو كمواطنين من الدرجة الثانية . وعلى هذا النحو ، فان عملية صهيينة كل فلسطين الضارية قد تم تنفيذها عن طريق انشاء عدد من المستوطنات وتغيير الطابع التاريخي والجغرافي والديموقراطي لفلسطين وضم مدينة القدس المقدسة ورفقة معلنة لضم أراض عربية محتلة أخرى .

ان سياسة القمع ضد سكان الاراضي المحتلة مستمرة وتغذيها أعمال عدوان لا تتوقف ضد لبنان هدفها الثلاثي هو تحطيم المقاومة الفلسطينية وكسر التضامن الطبيعي بين الشعبين الشقيقين شعب فلسطين وشعب لبنان وتفتيت الأرائمي اللبنانية .

وان غزته تقاليد الوثام والتضامن التي تشهد على وحدته الوطنية والقائمة على ايمانه بالمصير المشترك بينه وبين شعب فلسطين ، فان شعب لبنان يقاوم العدوان وقد خرب مثلاً ممتازاً في الاستشهاد من أجل انتصار قضية العدالة .

وهذه كلها عبارة عن انتهاكات لقواعد القانون الدولي لن تفتأ منظمة الامم المتحدة أن تدبنها . ولكن رغم النداءات المتكررة للأمم المتحدة التي طالبت الكيان الصهيوني بالتخلي عن سياسة الأمر الواقع في فلسطين وفي الشرق الأوسط ، فان الكيان الصهيوني مازال يواصل سياسة التحدي وتصعيد العدوان في الشرق الأوسط ، ذلك أن الكيان الصهيوني عن طريق وظيفته الاستراتيجية الجغرافية في المنطقة يتمتع بحماية ودعم الامبريالية التي تضمن له عدم معاقبته ودعم قوته الضاربة العدوانية . وعن طريق مثل هذه السياسة فان الامبريالية تحاول احتواء حركة التحرر الوطنية العربية الواسعة النطاق ودعم هياكل السيطرة على الشعوب واستغلالها والسيطرة على منطقة حساسة من العالم . هذه هي الرسالة الحقيقية التي يتحملها الكيان الصهيوني وهو رأس حربة الامبريالية في المنطقة .

ان التحالف بين المصالح الامبريالية وبين مطامح الايدولوجية الصهيونية في المنطقة ، هو

الذي جعل الازمة مستمرة وشمل اى نشاط تقوم به منظمة الامم المتحدة لفرض الاجراءات العقابية على المعتدى بموجب الميثاق .

وفضلا عن ذلك فان الامبريالية التي عرقلت البحث عن تسوية عادلة ونهائية في اطار منظمة الامم المتحدة عن طريق استرداد الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية والجملاء عن جميع الاراضي العربية المحتلة دون قيد أو شرط ، قد احتالت من أجل ايجاد حل زائف يمكن له تعاون النظام المصـرى . وفي الواقع فان اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة واشنطن ، عن طريق مكافأة المعتدى بشمارعد وانسه ، قد أجبرت الضحية على ان تقدم التنازلات واحدا تلو الآخر وعلى أن تقبل بالحلول الوسط .

ان اتفاقيات كامب ديفيد وقد تم التفاوض بشأنها تحت رعاية قوة هي في مركز الخصم والحكم في وقت واحد ، تصبح غير صالحة بحكم مركز موقعيها ، ان تمت تحت تأثير علاقة القوة وتجاهلت عن عمد جوهر الموضوع مقتصرة على بحث المسائل الثانوية . ان اتفاقيات كامب ديفيد قد كشفت بسرعة عن عدم قدرتها على مسايرة الأزمة . ان المجتمع الدولي ، وبعد ان تلاشى أثر المفاجأة ، اكتشف مدى خداع هذه الاتفاقيات التي كانت موضع ترحيبه من قبل . وعند ما انتهى أثر ضجيج الدعاية المنظمة على أيدي وسائل الاعلام ، انكشف القناع عن وجه هذه الاتفاقيات وحقيقة أمرها وقد تجلى للعالم هدفها غير المعلن بصورته النهائية .

ان اتفاقيات كامب ديفيد قد أثارت ولا محالة موجة عارمة من السخط ، ذلك أنها أبرمت أولا بين طرفين غير مؤهلين لتسوية مشكلة تتعلق أساسا بالشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . ولم يكن لها أن تكون سوى ذلك بما انها قد انطلقت من أساس يعمد انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية للمجتمع الدولي وبصفة خاصة حق تقرير المصير والاستقلال وعدم اقرار اكتساب الاراضي بالقوة . ان هذه الاتفاقيات لا تستطيع أن تكون أساسا للسلام ، لأنها تقوم على علاقة قوة تمثل انتهاكا صريحا لميثاق منظمة الأمم المتحدة ولللقانون الدولي . وفضلا عن ذلك فقد أهملت العنصر الجوهرى لازمة الشرق الاوسط وضرورة استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني باعتبارها حقوقا كرسست على المستوى العالمي ، ومن ثم فان هذه الاتفاقيات لا يمكن أن يكون لها أى سند قانوني .

وفي نهاية المطاف فان اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة واشنطن ، لم يكن لهما أى تأثير سوى تكريس الأمر الواقع وهو أن اصباح الطابع الشرعي لوضع انشأته القوة يعد تسليمًا لوضع قائم على استخدام القوة العسكرية . ان تكليف احدى الدولتين العظميين بضمان تنفيذ هذه الاتفاقيات ، يعد حلاً زائفاً يقوم على اخضاع المنطقة بأسرها لسلطان الامبريالية بينما تعد سياسة عدم الانحياز وسيلة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للشعوب وكذلك اسهاما في صيانة السلم والأمن الدولي . وان بزفت الى الوجود بعد التخلص من ظلمات الاستعمار ، فان شعوب الشرق الأوسط قد واجهت تحديا جديا لا زال نمحيته الأساسية هو الشعب الفلسطيني . ولقد تم تصميم مخطط واسع النطاق تم تنفيذه في الشرق الأوسط عبر الثلاثين عاما الماضية . وكان الفرض هو السيطرة على جميع شعوب المنطقة عن طريق اخضاع فلسطين . ان يؤثر التوتر التي أنشئت عن عمد والتي تدور حول المسألة الأساسية لفلسطين ، ما هي الاعناصر تستهدف تقويض وحدة الشعب العربي في أساسها والعمل في نفس الوقت على تحطيم طاقاته وصرف جهوده عن قضية فلسطين العادلة .

وهكذا فان سياسة التصعيد هذه تتسبب في تحويل الانظار ، فكل امر واقع انما هو مجرد مقدمة لأمر آخر في اليوم التالي . ولما كانت شعار العدوان هي الورقة الراححة في يد المعتدى ، فان حل عقدة الازمة - اى اعادة حقوق الفلسطينيين - لا يزال مرجأ الى ما لا نهاية .

ان الشعوب العربية قوية بقدراتها الذاتية والتي يمكن قياسها باصرارها على احوال سلام حقيقي في جو من الحرية والعدل ، وهي تقف بقوة وراء الفلسطينيين مصممة على مواجهة التحدي . ان صراعها هو احد تلك الصراعات التي يضمن نتائجها مد التاريخ الذي لا يرحم .

ان المجتمع الدولي فيما يخصه ، يجب ان يكون واعيا بأن سلاما عالميا لا يمكن تحقيقه - مع انتفاء تسوية عادلة ونهائية لأزمة الشرق الاوسط تتضمن بالضرورة ممارسة شعب فلسطين لحقوقه الوطنية والجمالية غير المشروط عن جميع الاراضي العربية المحتلة .

السيد سنكلير (غيانا) (الكلمة بالانكليزية) : ان نظر الجمعية العامة لموضوع الشرق الاوسط ، يتمثل في اساسه في عمل من أشد اعمال الظلم التي عرفتها البشرية ، ألا وهو طرد أمة بأجمعها تقريبا من ارض اسلافها والحكم عليها بأن تعيش في المنفى . ان انقضاء الزمن قد اكد من جديد شعورنا الشديد بالالم والمعاناة لهذه المأساة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني ضحية هذا الظلم الشامل . وما زاد من شعورنا بالسخط والغضب ، تصميم اسرائيل على الحاق الفشل بكل جهد يقوم به المجتمع الدولي لتصحيح ذلك الظلم الذي وقع على الشعب الفلسطيني . اننا باعتبارنا منظمة دولية نشعر بهذا السخط والغضب بطريقة متزايدة في ضوء دورنا في الاسهام في المأساة الفلسطينية . فطالما استمرت هذه المنظمة عاجزة عن وضع نهاية لهذه المأساة الفلسطينية باعادة الحقوق الوطنية الى الشعب الفلسطيني ، فاننا سوف نستمر دائما نشعر بالهوان لاننا لم نحقق الثقة التي وضعت فينا ولفشلنا في قيامنا بمهمتنا المقدسة .

ومنذ ان ناقشت الجمعية العامة هذه المسألة ، حدثت تطورات في المنطقة بطريقة متزايدة مما جعلنا نشعر بالاستقرار الهش والتغير السريع في منطقة الشرق الاوسط وبالتهديد الخطير الذي تمثله هذه المنطقة بالنسبة الى السلم والامن الدولي . ان الخطر ينبثق عن ضغط خارجي حيث ينظر الى هذه المنطقة كمسرح للتنافس الشديد بين القوى العظمى لخدمة بعض المصالح الاستراتيجية السياسية والعسكرية والاقتصادية الضيقة . وفي تصارع المصالح ، يثار اللبس بالنسبة الى اولويات

المنطقة ويصبح التنافس حادا للحصول على مناطق النفوذ اكثر من الحاجة الى بذل الجهود المخلصة الحازمة لحل المشاكل التي تواجه هذه المنطقة ، والنتيجة هي تزايد التوتر .

ولكن الخطر بالنسبة الى السلم والامن الدولي ، يتمثل في بعض القوى داخل المنطقة . واشير على سبيل المثال الى دولة اسرائيل التي لم تقم في العام الماضي بشيء الا بزيادة حدة الخطر فسي المنطقة مما يهدد بالانفجار . ان اسرائيل لم تحاول ان تفعل شيئا للنهوض بقضية السلام في الشرق الاوسط . انها قد خلقت المزيد من الصعاب والمشاكل امام عملية السلام ، وبينما تستمر في رفض اية مبادرة لتحقيق تسوية السلام الشامل فانها قد تعدت مجرد تحدى الرأى العام الدولي ، وذلك لانها قد صبغت المجتمع الدولي بالطريقة التي يمكن ان ترجع اليها لاتخاذ بعض الاجراءات الاستفزازية في الاراضي المحتلة رغم الادانة والاعتراض العالمي .

ان جهود الامم المتحدة لمعالجة السياسات المتطرفة المتعالية المفرورة لسلطة الاحتلال الاسرائيلية ، قد جاءت بالتفصيل في تقرير الامين العام المطروح على هذه الجمعية . ان التقرير يشير الى الجهود المكثفة التي تتمثل في مجابهة التحديات التي تواجه هذه المنظمة عن طريق زيادة العدوان ، ووطء اسرائيل باقدامها لحقوق السكان الذين يعيشون في المناطق المحتلة . ان اسرائيل قد استمرت في سياستها الاستيطانية التي تهدف الى تحقيق تطورات في النواحي العرقية والديموغرافية في الاراضي المحتلة . انها قد زادت من اعمال الاضطهاد وطردت الشخصيات الوطنية المعروفة كما انها قد تجاهلت الانشطة المتزايدة للقوى شبه العسكرية في المنطقة التي حاولت اغتيال عمد نابلس ورام الله والبيرة . ان اسرائيل مازالت تواصل سياستها القمعية للطلبة الذين يحتجون بطريقة سلمية . وما هو اكثر جدية وخطورة هو تحدى اسرائيل للرأى العام العالمي باعلانها المدينة المقدسة " القدس " عاصمة لها . ان هناك تقارير تقول ان اسرائيل تنوى اتخاذ اجراء تحدد اخر في شكل ضم مرتفعات الجولان السورية . ان النمط كان ثابتا دائما ، وهو دعم الوجود الاسرائيلي ورفض الاشتراك في اية عملية للسلام الشامل دون اكتراث كامل للنتائج المخيفة المترتبة على هذا الاتجاه بالنسبة للسلم والامن الدولي .

وبينما تحاول ان تثبت وان تطيل امد احتلالها للاراضي المحتلة ، فان اسرائيل قد لجأت الى استراتيجية استغلال مشكلة الشرق الاوسط عن طريق تشجيع المفاوضات والاجراءات التفاوضية التي لها صبغة فردية ومؤقتة ثم اطالتها ، ثم محاولتها استبعاد الشخصيات الممثلة للشعب الفلسطيني والتي تنتمي الى منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة في والتأثير على نتيجة اي مفاوضات لحسم صراع الشرق الاوسط . ان التجربة الاخيرة قد اوضحت عدم جدوى مثل هذه التكتيكات ، ذلك لانه في مجال الكفاح التحرري الوطني لا يمكن ان يتم التوصل الى تسوية دون مشاركة قيادة التحرر الوطني . ان تجاهل هذه الحقيقة التاريخية ، يعني محاولة اطالة الامد وتشديد حدة الصراع وارجاء الحل النهائي المحتوم دون ضرورة .

ان المفاوضات الشاملة بشأن تسوية سلمية في الشرق الاوسط ، هي الحل العملي الوحيد لهذا الصراع المستمر . كذلك فان هناك تزييدا في الاعتراف بأنه نظرا لاهمية القضية الفلسطينية فان منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي ان تكون مشاركة بطريقة فعالة نيابة عن الشعب الفلسطيني في البحث عن حل شامل . كذلك فان هناك اعترافا واسع النطاق باهمية المبادئ التي ينبغي ان تمثل اساس حسم الصراع . ان هذه المبادئ تتطلب اعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في انشاء دولته المستقلة ، وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة ، والاعتراف بحق جميع دول المنطقة في ان تعيش في اطار حدود امانة ومعتزف بها عالميا . وفي هذا الاطار فحسب ، يمكن التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط .

ومما يدعو الى التناقض حقا ان مشكلة الشرق الاوسط قد استمرت نظرا لاستمرار هذا الاطار ، رغم التأييد الشعبي الذي تحقق . ولكن استمرار هذا الامر انما يعكس الوضع الحالي للمعتدى في ان يتحدى المجتمع الدولي اكثر من كونه انعكاسا لخطأ في هذا الاطار الذي يتسم بالتوازن الدقيق وذلك لان الاستمرار في هذا التحدي هو نتيجة لمساعدة اسرائيل المستمرة من جانب بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن على عدم احترام قرارات هذه الهيئة بالنسبة الى مشكلة الشرق الاوسط . ان وفد بلادى يأمل في اننا سوف نستطيع ان نفتح الطريق امام حل لمشكلة الشرق الاوسط وذلك لان الزمن لا يخدم قضية السلام في هذه المنطقة . اننا بقراراتنا وبأعمالنا نستطيع ان ننهض بقضية السلام العادل والدائم . واذ لم نقم بهذه المهمة فان الوضع الحالي الذي يتمثل في حالة الاحرب والاسلم لن يؤدي باى حال من الاحوال الا الى حرب جديدة .

السيد لغويلا (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن اقترح عليكم في بادئ الأمر أنه لا حاجة لأن نخوض في بحار تاريخ الشرق الأوسط حتى نفهم السبب الذي جعل هذه المنطقة المضطربة تمر بحروب أربع في الاثنتين والثلاثين سنة الأخيرة وما زالت على حافة السقوط بصورة خطيرة . ان الشرق الاوسط الذي تناقشه اليوم ليس هو الشرق الاوسط كما كان عليه منذ ألفي أو ثلاثة آلاف عام ولكنه الشرق الاوسط للقرن العشرين . ان تحديات وأزمات الشرق الأوسط معاصرة وملحة وهي حقيقية وخطيرة .

ان الحقائق واضحة لكل من يراها ويتفهمها . وقد تكون هناك حقائق مريرة بالنسبة للبعض، وقد تعد خيالا للبعض الآخر . فلننظر في انشاء دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ كتظنة انطلاق لبحثنا . ان دولة اسرائيل قد انشأتها الأمم المتحدة ذاتها كاستجابة انسانية للمأساة الفظيعة التي راح ضحيتها اليهود في المانيا النازية وفي أماكن أخرى . ولا يشك أحد في هذه الجمعية الموقرة في ان الأمم المتحدة قد عملت بنية سليمة لانقاذ اليهود المضطهدين وانشاء وطن لهم . وبكل أسف فان انشاء دولة اسرائيل قد أدى الى انشاء مخيمات لاجئين للفلسطينيين . ومن ناحية أخرى ، فان الفلسطينيين لم يصبح لهم وطن يمكنهم أن يسموه وطنهم لأن الاسرائيليين قد أعطوا وطن الفلسطينيين . ومن الواضح انه لم تكن هذه هي نية الأمم المتحدة بطبيعة الحال ، وانما كانت مسألة شعور الفلسطينيين - على حق - بأن انشاء دولة اسرائيل في فلسطين كان يعني أنهم لا يستطيعون العيش فيها . ولذلك ، فقد اضطروا الى العودة للهجرة حيث ما زالوا يعيشون حتى الآن حياة المطرودين في مجتمعات اللاجئين . انهم لا يملكون الوطن الذي يمكنهم أن يدعوا انه وطنهم ، سوى فلسطين أحلامهم ومعسكرات اللاجئين .

وهكذا ، بفعل القدر السيء ، يصلي الفلسطينيون الى الله من أجل العدالة . ان لديهم جميع أسباب الكفاح من أجل التحرر وذلك - ولنواجه الحقيقة - لأن اسرائيل كانت تحدوها نيئة سيئة لرفض قبول والاعتراف بالاماني المشروعة للشعب الفلسطيني . ان بوتسوانا لم تتدخل عنتناعها بأن من حق اسرائيل أن تعيش ، ولكن حقها في الحياة لا يمكن أن يفسر على أنه حرمان الشعب الفلسطيني من الحياة في دولة مستقلة . ورغم مأساة التاريخ ، فانه لا يوجد أي شعب من حقه أن يتمتع بوطن وأن ينعم بالحرية على حساب حرية ووطن الآخرين . ولذلك ، ما زلت أعتقد

أن الخطر الذي يهدد استمرار حياة اسرائيل ليس الكفاح الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية ضد اسرائيل او انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية ، وانما اسرائيل نفسها .
ان اسرائيل تهدد وجودها نفسه وسلمها في الشرق الاوسط برفض حق الفلسطينيين في تقرير المصير . ويرفض الانسحاب من الاراضي العربية فان اسرائيل ترى انها لم تكف بحدود ما قبل حرب ١٩٦٧ . وبقوة السلاح غزت اسرائيل واحتلت الاراضي العربية الأرض بعد الأخرى . ويكفل صلف فقد تحدثت الرأي العام وعملت على انشاء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة . وقد ثبتت النية السيئة على هذا النحو .

ومع ذلك ، فان بعض الصفاة سيقولون ان السلام في الشرق الاوسط لا يتوقف على حل الأزمة بين العرب واسرائيل ، وسيقولون لنا انه حتى لو وافقت اسرائيل على انشاء دولة فلسطينية وحتى لو تم تنفيذ القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٣٦ (د - ٢٩) فان العرب سيجدون سبباً للنزاع سواء فيما بينهم أو وبين اسرائيل . وسيقول لنا البعض ان النزاع المؤسف بين ايران والعراق ، وسوء التفاهم القائم بين الأردن وسوريا ، وعزل دولة مصر الشقيقة عن العالم العربي ، هي سمات اتسمت بها المنطقة بغض النظر عن النزاع العربي الاسرائيلي الذي يهدد السلم في المنطقة . وسيحاول البعض أن يقتنعنا بأن النزاع والحرب في الشرق الاوسط قد استوطنا في المنطقة وأصبحت سمة طبيعية ، فعلينا أن نقبل ان النزاع العربي الاسرائيلي هو نزاع دائم وطبيعي ، وهذه الحجة خطيرة وواهية .

ان جذور غالبية الصراعات في الشرق الاوسط ، تكمن في النزاع بين العرب واسرائيل ، ومعظم هذه الصراعات ناجم عن عدم الاتفاق بين البلدان العربية على سياسة مشتركة ضد اسرائيل أو لحل مشكلة فلسطين .

وبالطبع ، لا يمكن لأحد أن ينكر أنه لو حل النزاع بين اسرائيل والعرب ، فستستمر النزاعات بين الدول العربية . ان النزاعات بين الدول لا يمكن ان تستبعد ، وحتى في القارة الافريقية توجد صراعات تصعد من وقت لآخر بحيث تصبح المواجهة شاملة ، ولكن يجب ألا نغفل النزاع في الجنوب الافريقي بين نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وشعب ناميبيا . ولذلك لا يمكن أن نقبل الحجة القائلة بأن علينا ألا نشجب نظام الفصل العنصرى لأن هناك نزاعات على

أى حال في افريقيا . وعلى هذا المنوال ، فان السياسة التوسعية لاسرائيل في الشرق الأوسط ينبغي أن تدان مهما كانت هناك صراعات أخرى .

لا ، اننا نود من اسرائيل ان تعيش في سلام مع جيرانها ، ولكن حتى يسود السلام المنطقة ، فعلى اسرائيل أن تسمو على سياسات التفوق العنصرى وأن تقبل فكرة أن مستقبليها وأمنها في الشرق الاوسط لا يكمن في أيدى يولوجية الصهيونية للحزب الواحد ، وانما في الاعتراف بأمانى وتطلعات الشعب الفلسطيني وتبولها .

ان الاختيار بالنسبة لاسرائيل - من وجهة نظرنا - هو اختيار بين استمرار حالة التوتـر في الشرق الاوسط وانشاء دولة فلسطينية في المنطقة ، دولة ستلتزم بضرورة التعايش السلمى مع اسرائيل والعكس بالعكس . ان اتفاقيات السلام لكامب دافيد ، قد تكون خطوة للاتجاه السلمى ، ولكنها حتى الآن لم تتناول مشكلة فلسطين لأنه من الواضح أن الشعب الفلسطيني ليس مهتمًا بحلول جزئية لمشكلته لأنه يريد وطنًا مستقلاً ويريد أن يمارس حقه في تقرير المصير ، ليس كـشعب ملحق بدولة أخرى ولكن في دولة مستقلة يقرر فيها مصيره في سلام وحرية .

ان شعب اسرائيل مشهور بشعوره بالتاريخ الحاد ، وان الذكرى الحزينة للماضي القريب لا يمكن للشعب اليهودي أن ينساها . ان الشعب اليهودي كشعوب افريقيا عليه أكثر من أي شعب آخر أن يقرر قيمة الحرية الانسانية والعدالة ووطأة الاضطهاد والفقر والفخر بوجود أمة . هل يعني أن يرفع الذلم التاريخي عن اليهود ، الحاق الظلم بالشعب الفلسطيني ؟ لا بيد وأن هناك أي تعاطف من جانب اليهود ، مع الشعب الفلسطيني ، الذين يدركون أكثر من أي شعب آخر ما هو معنى المعاناة والاضطهاد .

وفي شهر تموز/ يوليه الأخير عقدت دورة استثنائية طارئة لمناقشة مشكلة فلسطين . ولقد صوت أعضاء هذه المنظمة بالاجماع على قرار يطالب اسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في عدة أقصاها ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ . وهناك قرارات أخرى مختلفة ، اعتمدت في الماضي بشأن هذه المسألة ، وجميعها قد اختلفت في سجلات الأمم المتحدة المكتوبة . ان اسرائيل مازالت تكرر احتلالها للأراضي العربية ، ولم تتأثر بعملية الادانة المتكررة عنها . ورفض أن اسرائيل قد أنشأتها منظمة الأمم المتحدة الا أنها مقتنعة بأن الامم المتحدة لا تستطيع أن تفعل شيئاً عنها . وعلى ذلك ، فان امكانية احلال السلام في الشرق الأوسط أصبحت قاتمة وبعيدة المنال . ان حقيقة أن البلدان العربية على فير استعداد لترك اراضيها المحتلة لاسرائيل ، قد جعلها تلجأ الى قوة السلاح لتحرير تلك الأراضي على حساب السلام في الشرق الأوسط .

ان أمن اسرائيل لا يكمن في رمال فزة ومرتفعات الجولان وحدود ما قبل ١٩٦٧ ولا يكمن في مواصلة استعمار اسرائيل للضفة الغربية ، ولكنه يكمن في تحرير شعب فلسطين حتى يقيم دولة على أرضه وسهنا لا يملك الفلسطينيون سببا يجعلهم يهددون وجود دولة اسرائيل . وكما هو حادث الآن ، فان الفلسطينيين يدعمون عن طريق اشقائهم العرب ولد يهم كل سبب لتهديد وجود اسرائيل ، شأنهم في ذلك شأن اليهود قبل ١٩٤٨ . فالفلسطينيون يحدوهم الأمل في تحقيق الحرية والاستقلال اللذين انكرتهما عليهم اسرائيل .

السيد الحمزة (اليمن الديمقراطية) : يعتبر الوضع في الشرق الأوسط - الذي تمثل قضية فلسطين جوهره الحقيقي ، والحلقة الرئيسية فيه - من أهم الموضوعات التي تعني بمناقشتها الجمعية العامة كل عام ، دون أن تجد هذه القضية طريقها للحل العادل بسبب تعنت

اسرائيل وحماية الامبريالية العالمية لها وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، التي تعمل على دفع اسرائيل وتشجيعها لاستمرار أعمالها العدوانية والتوسعية وانكار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والاستهتار بالارادة الدولية ورفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

ان استعراض الاجراءات الأخيرة التي اقدمت عليها اسرائيل يبين المدى الذي وصلت اليه النزعة العنصرية والتوسعية لهذا الكيان ، حيث لجأ مؤخراً الى تشديد أعمال القمع والاضطهاد ضد الشعب العربي الفلسطيني واغتيال رؤساء البلدات الفلسطينية وارهابهم والزج بهم في السجون . وطرد هم وتشريد الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني ، وبناء المزيد من المستوطنات الاسرائيلية ، واعلانه ضم القدس عاصمة له ، رغم الاستنكار الدولي ، والمناشدات المتكررة ، التي عكستها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمحافل الدولية الأخرى .

لقد ازداد الوضع في الشرق الأوسط تدهوراً من جراء المخاطر التي يندربها قيام الحلف الامبريالي الصهيوني الرجعي الجديد الذي انشيء أخيراً في اعقاب التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد التأميرية تحت مظلة السلام الوهمية ، وما سمي باشارك امريكا في عملية السلام ، وهي المبررات التي وضعتها امريكا نفسها لتجدد من خلالها منفذاً جديداً لاحتكام سيطرتها على المنطقة ، وتهديد أمن واستقرار شعوبها واستمرار نهب ثرواتها ومواردها الوطنية . ولقد أصبح من المستبعد اقناع أحد بامكانية حياد امريكا التي تعتبر طرفاً مباشراً في المشكلة . ولقد لاحظنا تزايد تدخلات الامبريالية الامريكية في شؤون المنطقة ، وتعزيز تواجدها العسكري الخطير ، وبناء القواعد العسكرية الجديدة ، وحصولها على التسهيلات لأساطيلها الحربية ، الأمر الذي يجعل منطقة الشرق الأوسط هدفاً لنزعتها العدوانية في السيطرة ، واستكمال حلقات كامب ديفيد . ان كل ذلك يمثل عائقاً جديداً أمام أي تطور ايجابي ، فأمن المنطقة واستقرارها لن يتحقق دون ايجاد حل شامل وعادل لقضية الشعب العربي الفلسطيني ، ودون الانسحاب الكامل وفتح المشروط للمحتلين الصهاينة من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك القدس ، والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في العودة الى أرضه ، وتقرير المصير ، واقامة دولته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ الذي اتخذته خلال دورتها التاسعة والعشرين عام ١٩٧٤ .

ان المخطط الامبريالي بالنفان الى الشرق الأوسط وتثبيت قواعد فيها لا ينف عند هذا الحد ، فهو يخلق أسباب التوتر وعدم الاستقرار ليعزز استمرار تواجد ، والحصول على منافذ جديدة يتسلل من خلالها الى المنطقة . فمن تشجيع النزعة العدوانية العسكرية لاسرائيل الى انشاء حلف كامب ديفيد التأمري ، وتزايد الوجود العسكري الامريكى ، بما في ذلك حاملات الطائرات وأجهزة التجسس والمناورات الحربية الأخيرة ، وتشجيع الحروب الاقليمية واستعداد الشعوب ضد بعضها ، وتصعيد الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على جنوب لبنان لاحتلال اراضيه ، ومساعدة القوى الانعزالية هناك في المس بوحدة لبنان وعرويته وسيادته هذا بالاضافة الى محاولات القوى الامبريالية وعلى رأسها امريكا الاستفادة من المشكلة القائمة بين ايران والعراق ، من خلال السعي الى تحويل المنطقة الى بؤرة حرب مستديمة مهددة بذلك أمنها واستقرارها ومعرضة الأمن والسلم الدوليين للخطر .

اننا في اليمن الديمقراطية نؤمن ايمانا مطلقا بأن كفاح شعوب منطقتنا ضد الأخطار الامبريالية والصهيونية والرجعية يسير في مجرى الكفاح العالمي من أجل السلام ، ان عزيمة الشعوب وارادتها قادرة على التصدي لأية قوة استعمارية ، واننا على ثقة تامة من قدرة الشعب الفلسطيني على تحقيق انتصاره النهائي ضد العنصرية والاحتلال والتوسع الصهيوني وضد مؤامرة ما يسمى بالحكم الذاتي وغيرها من أشكال التآمر .

وختاماً فاننا في الوقت الذي نحبي فيه الدعم الدولي ، وجهود الأمم المتحدة ، وحركة عدم الانحياز ، وبقية المحافل الدولية من أجل تخفيف حدة التوتر ، ودعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني ، والشعوب العربية الأخرى ، وتعزيز نضالاتها ، ضد النزعة التوسعية والعدوانية لاسرائيل وحلفائها ، فاننا نأمل من أن تتمكن الدورة الحالية للجمعية العامة من الخروج بقرارات أكثر فعالية تؤكد هذا الدعم والتأييد والتضامن الدولي كي تحقق الأهداف السامية التي ننشدها جميعاً في تقوية وتعزيز الأمن والسلم الدوليين .

السيد أوتونو (أوغندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد ناقشنا في الاسبوع الماضي

القضية الفلسطينية باستفاضة ، وهانحن اليوم نناقش الموضوع المتصل بها وهو الحالة في الشرق الأوسط . ولقد أوضح وفد بلادى في تلك المناقشات وينبغي أن أكرر اليوم من أجل مزيد من الايضاح والتأكيد ، أن المشكلتين متصلتان بطريقة عضوية ولا يمكن الفصل بينهما .

ان أى صراع آخر في الشرق الأوسط ، بغض النظر عن الأبعاد التي قد يتخذها من وقت لآخر ، تكمن حدوده في النضال من أجل فلسطين ، ومتى كان هناك اعتراف بهذه الصلة ، فسوف يصبح واضحا أنه لا يمكن التوصل الى صيغة ذات مغزى للسلام في الشرق الأوسط خارج اطار الحقوق الفلسطينية .

ان حلا دائما للموقف في الشرق الأوسط ينبغي أن يكون حلا عادلا وشاملا في نفس الوقت . ولا يمكن أن يكون عادلا الا اذا ما استعاد الشعب الفلسطيني حقوقه ، ولا يمكن أن يكون شاملا الا اذا ما أخذ في الاعتبار جميع أوجه هذا الموقف ، وذلك بمشاركة جميع الأطراف المعنية في عملية السلام .

ولذلك ، فان المتطلبات التالية ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط : أولا ، انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس . ثانيا ، اقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين . ثالثا ، المشاركة المباشرة والمتساوية لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في أى عملية للسلام . رابعا ، ينبغي أن تتم أية مفاوضات من أجل السلام تحت رعاية الأمم المتحدة .

انه لما يدعو وفد بلادى الى القلق الشديد ، أننا حتى عند مناقشة امكانية تحقيق السلام في هذه الجمعية فاننا نسمع طبول الحرب تدق في الشرق الأوسط . فما زالت اسرائيل ترتكب العدوان ضد لبنان ، وتقتل اللاجئين الفلسطينيين ، والمواطنين اللبنانيين . وكما أوضح موسى شاريت في مذكراته ، وهو رئيس وزراء سابق ووزير خارجية لاسرائيل ، فان الأنشطة الاسرائيلية في لبنان هي جزء لا يتجزأ من مخطط صهيوني لتقويض الاستقرار وتقطيع أوصال ذلك البلد . وفي نفس الوقت ، فان هناك حد يثا صريحا عن خطط لضم مرتفعات الجولان .

انه لمن واجب الامم المتحدة أن تمنع تقطيع أوصال لبنان ، وضم مرتفعات الجولان . وفي هذا

الصدر فاني أود أن اسجل تقدير وفدي للعمل البالغ الأهمية الذي يتم في ظروف دقيقة وصعبة للغاية ، والذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، وقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . وبالنسبة لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، فقد تضمن تقرير الأمين العام أنها تؤدي :

” . . . رغم كل الصعوبات التي واجهتها ، خدمة لا غنى عنها للسلم ليس فقط

في لبنان ، بل أيضا في الشرق الأوسط ككل . فقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، مع استمرارها في الجهاد من أجل الوفاء بكل أحكام ولايتها ، توفر آلية حيوية للحد من الصراع في حالة شديدة التقلب . . . ” (A/35/563, para. 10)

ان الوضع الحالي في الشرق الأوسط شديد التغيير بشكل يدعو الى القلق . ولكن الأمل في السلام سيظل بعيدا الا اذا ما أدركت اسرائيل انه لا يمكنها أن تطالب بالأمن لنفسها بينما تحتل الأراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية ، وأن حد يثها عن الحدود الآمنة سيكون حديثا أجوفا اذا ما واصلت ارتكاب العدوان ضد جيرانها ، وانها سوف تظل الى الأبد دولة عسكرية يبحث مواطنوها عبثا عن الحياة العادية في ظل السلام ، مالم تعترف بضرورة اعادة حقوق الشعب الفلسطيني . ونحن نعتقد انه في هذه الحالة فقط يمكن ان يكون هناك سلام حقيقي في الشرق الأوسط .

كيركا (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان أية مناقشة حول الحالة في الشرق الأوسط

تعكس حتما الشعور بالقلق ازاء نزاع أدى الى نشوب اربعة حروب مأساوية في فترة لا تزيد عن ثلاثين عاما ، وهو نزاع يشكل حتى اليوم أكبر خطر على السلم والأمن في المنطقة وفي العالم . ولا يجب بكل تأكيد ان ننظر الى مشكلة الشرق الأوسط على أساس انها مشكلة اقليمية ، لأن التوتر في الشرق الأوسط يمكن أن يتعدى حدود هذه المنطقة ، وبالتالي يتحول نزاع اقليمي الى كارثة دولية هائلة ، وبالتالي فان مهمة هذه الجمعية يجب أن تكون العمل على تضافر الجهود لتحقيق حل عادل ودائم وشامل لمشكلة الشرق الأوسط يتمشى مع المبادئ المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة الأساسية وفي الميثاق .

وكدولة واقعة في هذه المنطقة فان تركيا تهتم الى حد كبير بالأمن والاستقرار في الشرق

الأوسط الذي يعتبر منطقة استراتيجية هامة تتنازع فيها المصالح المتضاربة . وكما أعلنت منذ أيام قليلة في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ أثناء مناقشة قضية فلسطين في هذه الجمعية فإنه ليس من الصعب تفهم أسباب زيادة تعقد مشاكل المنطقة . ان بعض التطورات الأخيرة قد أدت الى زيادة حدة التوتر وعدم الاستقرار الموجود بين بالفعل في المنطقة مما ركز انتباه العالم بصورة أكبر على الشرق الأوسط . والى جانب هذه الأحداث فان الوضع في الشرق الأوسط قد تدرى الى حد كبير في هذا العام بسبب استمرار سياسة وممارسات اسرائيل التي اضعفت من امكانيات السلم والاستقرار . وفي تقريره السنوي بشأن عمل المنظمة والوارد في الوثيقة A/35/1 أبرز الأمين العام للأمم المتحدة هذه الحقيقة القائمة بتكريس فصل كامل لمشكلة الشرق الأوسط مؤكدا على ان الحالة في الشرق الأوسط :

” لاتزال أهم ما يعني به المجتمع الدولي وهي ماتزال أساسية بالنسبة للاستقرار

السياسي والاقتصادي في العالم ” .

بالإضافة الى ذلك فإنه ليس من قبيل المصادفة انشغال المجتمع الدولي بصورة مستمرة بسلسلة من اجتماعات مجلس الأمن تتعلق بجانب أو بآخر من مشكلة الشرق الأوسط ، بالإضافة الى دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة تتعلق بقضية فلسطين وكلها تمت خلال العام الحالي .

ان موقف حكومة بلأدى الذي تم الاعلان عنه في مختلف أجهزة هذه المنظمة في عدة مناسبات — كان آخرها منذ بضعة أيام في الثالث من كانون الأول / ديسمبر — هو موقف ثابت فيما يتعلق بعناصر الحل العادل والدائم والشامل واجراءات التفاوض .

وبما انني بينت ببعض التفصيل اراءنا المعروفة اثناء مناقشة قضية فلسطين التي نعتبرها جوهر ولب النزاع في الشرق الاوسط ، وتحدثت عن جوانب اخرى لمسألة الشرق الاوسط في ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، فاني سأكتفي هنا بذكر المبادئ الاساسية التي تستند اليها سياستنا في هذا الشأن .

لقد عارضنا دائما وبشدة الحصول على الاراضي بالقوة ، وفي رأينا ان الجلاء عن جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، يعتبر احد الشروط الاساسية في هذا الشأن .

اننا نرفض بشدة الاجراءات من طرف واحد ، التي تتخذها اسرائيل باستمرار في الاراضي العربية المحتلة ، مما يتعارض بصورة سافرة مع جميع قرارات الامم المتحدة .

وفي هذا المجال ، أود ان اذكر بصورة خاصة ، التقرير الاخير الوارد في الوثيقة S/14268 الصادر عن لجنة مجلس الامن المشكّلة بمقتضى القرار ٤٤٦ (١٩٧٠) ، تلك اللجنة المشكلة من ممثلي بوليفيا وزامبيا تحت رئاسة السفير ماتياس من البرتغال ، ذلك التقرير الذي اثبت بصورة قاطعة الصناد والازدراء الذي تقابل به السلطات الاسرائيلية مختلف النداءات والمقررات والقرارات التي تتخذها هذه المنظمة ، التي طالبتها فيها بالعدول عن هذه الاجراءات . وأود ان انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تزايد قلقنا للقرار الاخير الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية بتأكيد قرار طرد عدتي الخليل وحلحول ، اللذين عارضا قرار الطرد في ايار/مايو الماضي ولكنهما ابعدا رغم ذلك .

وبالاضافة الى ذلك فاننا نؤمن بحزم بأن الحل العادل والدائم لقضية الشرق الاوسط لا يمكن ان يوجد الا بالاخذ في الاعتبار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني العربي ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته . اننا نعتز بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . ونعتقد ان تلك المنظمة يجب ان تشارك بصورة فعالة وعلى قدم المساواة مع بقية الاطراف المعنية في اية مفاوضات ذات مغزى للوصول الى تسوية شاملة في الشرق الاوسط . واخيرا ، فقد كان ايماننا الدائم ، هو ان الحل الشامل لمشكلة الشرق الاوسط يجب ان يتضمن احترام سيادة ووحدة اراضي واستقلال جميع دول المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود امنة ومعترف بها .

ان تركيا تؤيد ، وسوف تستمر في تأييد ، اية مبادرة للسلام تتمشى مع هذه المبادئ ، وترحب بها .

وقبل ان اختتم حديثي ، أود أن اتحدث بايجاز عن مسألة لبنان ، وهي مصدر قلق اخر لوفد بلادى في الشرق الاوسط . ان احداث السنوات الاخيرة قد أدت الى معاناة كثيرة في هذا البلد ، وعرضت استقلاله ووحدة اراضيه للخطر . ان الوضع في لبنان في حد ذاته يرتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة الشرق الاوسط بصورة عامة . ان الفارات المسلحة المكثفة للقوات الاسرائيلية على لبنان ، تحت ستار ما يسمى بمطالبات الدفاع عن النفس قد زادت من حالة عدم الاستقرار في لبنان ، كما ان تكرار اعمال العنف ضد اعضاء قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، قد جعل من غير الممكن لهذه القوة الاضطلاع بمهمتها ، ولذلك فاننا نناشد جميع الاطراف المعنية في لبنان التحلي بضبط النفس والتعاون الى اقصى حد مع الجهود التي تبذل حاليا لتحقيق الاستقرار والهدوء في هذا البلد على اساس احترام سيادته ووحدة اراضيه مما يمهد الطريق للحل السلمي الشامل لقضية الشرق الاوسط ككل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الاخير في المناقشة

بشأن هذا البند .

ولقد طلب ممثل اسرائيل الحديث ممارسة لحقه في الرد . وانني اعطي له الكلمة .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : في ملاحظاتي في مستهل هذه

المناقشة تناولت الابعاد الحقيقية للصراعات المتعددة في الشرق الاوسط ، واثارها على السلم والامن الدولي ، ولقد اشرت بايجاز الى عدد من المناطق الاكثر اضطرابا بما في ذلك الحرب في الخليج الفارسي بين ايران والعراق ، والاحتلال السوفياتي لافغانستان ، والحشد العسكري بين سوريا والاردن ، والاثار المدمرة لعدم الاستقرار على السلوك الخارجي لدول المنطقة ، والاثار المثيرة للاضطراب لدولة عظمى معينة تسعى لتحقيق اطماع امبريالية في المنطقة ، والمسلك الطائش لدول النفط المهيمنة العربية التي تصرف ثرواتها بترولها مقابل السلاح ، والذي تستخدمه بدورها ضد بلدان اخرى داخل المنطقة وخارجها . كذلك فانني لاحظت انه لا يمكن ان تجرى مناقشة جادة

بشأن الشرق الاوسط دون ان ننظر في كل هذه العناصر ، ودعوت الجمعية لكي ترتفع الى مستوى هذا الموقف بدلا من ان تترك هذه المناقشة ذريعة لهجوم منسق اخر على بلادى .
ان المداولات السابقة قد تسلط عليها متحدثون تجادلوا بصورة سافرة الموقف في الشرق الاوسط في شكله الكامل والصحيح . وفي الواقع ، فان هذا قد جرننا الى مناقشة هزلية للموضوع غير مقنعة ولا تستحق الرد عليها .

ان ملاحظاتي التي تقدمت بها ، قد تبعتها حديث لممثل وجد من المناسب ان يعيد ذكر موجز لبيان بلاده في المناقشة التي دارت في الاسبوع الماضي بشأن مشكلة الفلسطينيين العرب . وكان ذلك مع تفسير طفيف وفارق بسيط في التعبير ، هو الطريق الذي ساد المناقشة الحالية برمتها . اما بالمشاكل الحقيقية في الشرق الاوسط فقد تم تجنبها او اذا ما اردت ان استخدم صورة اخرى للتعبير ، فقد تركت كهياكل متعبة وحائرة داخل مخازنها .

ولكن هناك مع ذلك ناحية تناولتها هذه المناقشة ، أجد من الضروري ان اتطرق اليها وهي النغمة المناهضة للسامية التي سادت عددا من البيانات التي القيت . ان الحقائق المشوهة المعادية للسامية ، قد جاءت على لسان ممثل الدولة العربية الفلسطينية في الاردن . ولم تكن هذه هي اول مرة يقوم فيها السيد نسيبه بالاعلان عن تفكيره المصوح محرجا هذه الجمعية باستخدام كلمات من الاعمال السيئة المناهضة للسامية ، مثل بروتوكولات حكما صهيون ، تلك التركيبة البذيئة التي نشرت في روسيا القيصرية في مستهل هذا القرن .

ووفقا لما قاله السيد نسيبه ، هناك عصابة يهودية لكي :

" تسيطر وتحتكر وتستغل سائر الانسانية عن طريق تحكمها في ثروات العالم "

(A/35/PV.86, pp.38-40)

ووفقا لهذا التعصب التافه فان :

" اشخاصا مثل لورد روتشيلد يقومون كل يوم من وراء ستار حديدي من السرية باتخاذ

قرارات تتردد في مختلف بقاع العالم بالنسبة لتحديد أسعار الذهب " (A/35/PV.86, pp.38-40)

وفي الولايات المتحدة فان ما ذكره السيد نسيبه من أن " الصهاينة " يمتلكون " نصيب الأسد "

من ثروة امريكا بينما " يعاني الملايين من الامريكيين الذين يكدون ويخشون الله من البهالة "

ومرة أخرى ووفقا لهذا التعصب التافه :

" من الحقائق المعروفة جيدا ان الصهاينة هم أغنى شعب في العالم ويسيطرون

الى حد كبير على مصيره " (A/35/PV.86, pp.38-40)

" ان الصهاينة يريدون ان تتجمع الأموال كلها في خزائهم . . " (A/35/PV.86, p.42)

(p.42)

ان هذه الاتهامات البغيضة ما هي إلا أسوأ وأبغض مظاهر معاداة السامية . ولو توقفت هذه الجمعية عن هذه التمثيلية البرلمانية ولو أدخلت قواعد وأخلاق برلمانية حقيقية لتوقفت حملات الافتراءات هذه . ولكن من المفارقات الغريبة أن يتمتع ممثلو هذه المنظمة بالحصانة عند قيامهم بتوجيه السباب للسامية بأسلوب سافر ، مما لا يمكن أن يتسامح معه أي مجتمع مهذب .

وسوف تعرض علينا مرة أخرى الحجة المهزيلة القائلة بأن السيد نسيبه ومن على شاكلته ، لا يمكن

أن يعادوا السامية بما أن العرب هم أنفسهم ساميون . لقد شهدنا بالطبع مثل هذا التلاعب

بالألفاظ من قبل ، وهو لا يستحق أي رد منا . ويكفينا القول بأن من يعادون السامية في العالم

سوف يخبرون السيد نسيبه عن هم الذين عانوا من الحقد والتعصب والأحكام المسبقة ضد السامية .

ولقد حذرتكم من خدائهم أن تصبح هذه المنظمة مركزا عالميا لمعاداة السامية في مناسبات

عدة ، ومؤخرا في اللجنة الثالثة للجمعية بتاريخ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام .

واليوم يبدو أنه يروق للبعض أن يتجنب الهجوم المباشر على اليهود والشعب اليهودي ، ومن

ثم فان المعادين للسامية يهاجمون الصهاينة بدلا من اليهود . ولكن المعادين للسامية في العالم يفهمون معنى ذلك تماما . ان محاولة هذه المنظمة تكريس احترامها لشعار مناهضة الصهيونية ، قد شجع في الواقع الشعور ضد السامية في مناطق مختلفة من العالم ، بما في ذلك ما يدعى بالبلدان المستتيرة كما تبرهن على ذلك أحداث السنوات الأخيرة ، بل الأشهر الأخيرة .

وفي وقت من الأوقات كانت تدعي - بعض الوفود بأنها ليست في موقف عداء مع اليهود ، وإنما هي تعادى الصهيونية وحدها . ان تستر تلك الوفود وراء هذه الفكرة ، قد فضحت بيانات آل نسييه وأمثالهم وسيكون ذلك من دواعي خجل المنظمة الى الأبد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا المناقشة بشأن البند ٢٦ من جدول الأعمال . هل لي مرة أخرى أن أطلب من الوفود التي تود التقدم بمشروعات قرارات بشأن هذا البند أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة ؟

البند ٢٣ من جدول الأعمال

مسألة قبرص : تقرير الأمين العام (A/35/659)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل الانتقال الى البند التالي على جدول أعمالنا ، لهذا الصباح ، أود أن أبلغ السادة الأعضاء بما يلي : كما تعلمون فان الجمعية العامة في قرارها ٣٤ / ٣٠ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ قررت أن تدرج البند الخاص بمسألة قبرص في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين الحالية . وعلى هذا الأساس قررت الجمعية العامة في ١٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ادراج هذا البند في جدول الأعمال . وأما أيضا تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/35/659 بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

ووفقا لمفهومي ، فانه في ضوء المشاورات مع الأطراف المعنية ونظرا لحسن سير المباحثات الدائرة بين الائتفتين تحت رعاية الأمين العام في نيقوسيا ، هناك شعور عام بأنه من المرغوب فيه ارجاء النظر في هذا البند الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .
وانني على يقين من أنني أعكس شعور الجمعية عندما أعرب عن الأمل في أن المباحثات بين الائتفتين سوف تستمر بنفس الروح البناءة بغية التوصل الى حل مرض للجميع .

هل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند ، مع ادراجه على جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ؟
وقد تقرر ذلك

مواصلة نظر البند ٢٤ من جدول الأعمال

قضية فلسطين :

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/35/35) ؛

(ب) مشاريع القرارات A/35/L.38 الى A/35/L.42 .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نستأنف الآن النظر في البند ٢٤ من جدول الأعمال المعنون " قضية فلسطين " . وكما يذكر السادة الأعضاء فلقد انتهت المناقشة بشأن هذا الموضوع في الجلسة الثمانين بتاريخ ٣ كانون الأول / ديسمبر .
وهناك خمسة مشروعات قرارات قدمت بشأن هذا البند وهي من A/35/L.38 الى A/35/L.42 وقبل أن أعطي الكلمة للسيد ممثل السنغال ، الذي يود أن يقدم مشروعات هذه القرارات أو أن أوجه انتباهكم الى ان الدول التالية قد أصبحت من بين متبني مشروعات القرارات الخمسة : بالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.38 فقد انضمت الى مقدميه الدول التالية : جزر القمر ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، سان تومي وبرينسيبي ، فييت نام ، اثيوبيا ، غينيا - بيساو ، وغيانا . وبالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.39 : الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، سان تومي وبرينسيبي ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، غيانا . وبالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.40 : جزر القمر ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، سان تومي وبرينسيبي ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، غينيا - بيساو ، وغيانا . وبالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.41 : جزر القمر ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، سان تومي وبرينسيبي ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، غينيا - بيساو ، وغيانا . وبالنسبة الى مشروع القرار A/35/L.42 : جزر القمر ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، المغرب ، سان تومي وبرينسيبي ، تركيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، غينيا - بيساو ، وغيانا .

السيد ساري (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : أود باسم مقدمي مشروعات القرارات

أن أقدم مشروعات القرارات الواردة في الوثائق A/35/L.38 و L.39 و L.40 و L.41 و L.42 .
ان مشروع القرار A/35/L.38 يعالج جوهر قضية فلسطين وهو يتابع القرار ES-7/2 الصادر عن
الدورة الاستثنائية الحادية .

ويؤكد في ديباجته على القرارات الأساسية المتعلقة بقضية فلسطين بما في ذلك القرارين
١٨١ (د - ٢) و ١٩٤ (د - ٢) ، وكما يعلم الجميع فان هذين القرارين جوهريان وأساسيان
بالنسبة الى قضية فلسطين .

ان مقدمي مشروعات القرارات يشعرون أنها سليمة ولها فائدة كبرى في البحث عن حل لقضية فلسطين .

ان مشروع القرار هذا يعرب في منطوقه عن قلق الجمعية لعدم تحقيق حل لقضية فلسطين . ويؤكد من جديد أن حل هذه القضية يستلزم ، ضمن أمور أخرى ، حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف . وبعد ذلك ، يعيد القرار التأكيد على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، ويؤيد توصيات لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ان مشروع القرار يدين رفض اسرائيل الامتثال لأحكام قرار الجمعية العامة (إط ٢ / ٧) ويطالب بانعقاد مجلس الأمن ليندأ في الحالة وفي اتخاذ تدابير فعالة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

ان مقدمي مشروع القرار قد اضطروا الى التوصية بذلك نظرا لعدم امكانية تنفيذ حقوق الشعب الفلسطيني أما مشروع القرار (A/35/L.39) فانه يعيد تأكيد رأى للجمعية العامة أعربت عنه فعلا في العديد من قراراتها ، ويقضي بأن الاتفاقات والمعاهدات المنفصلة التي لا تأخذ في الاعتبار بالكامل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، ومبادئ الميثاق والقرارات المعتمدة في المحافل الدولية المختلفة بشأن القضية الفلسطينية ، تعتبر باطلة من حيث ادعائها البت في مستقبل الشعب الفلسطيني دون اشتراكه الكامل .

وكما نرى فان هذه التوصية لا تنطوي على ادانة شاملة لنتائج المباحثات الدائرة حاليا حول قضية فلسطين . ولكن الأمر يتعلق باعادة تأكيد الحق السيادي لأي شعب في الاسهام الكامل في تحديد مستقبله ، وكذلك ضرورة أن تلتزم جميع الدول التي تتفاوض بشأن معاهدات ، بمبادئ الميثاق . لقد أراد مقدمو مشروع القرار أن يلفتوا الانتباه الى عدم فعالية الاتفاقات التي تتم دون مشاركة أو موافقة المعنيين الأساسيين . ان تسوية مشكلة زيمبابوي تعتبر مثلا ينبغي التفكير فيه بالنسبة لهذا المجال .

اما مشروع القرار A/35/L.40 فانه يتعلق بأعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وهو يهنئ اللجنة على العمل القيم والايجابي الذي اضطلعت به ، ويدعوها الى مواصلة جهودها لتعزيز حقوق الشعب الفلسطيني بما يتماشى بالكامل مع ميثاق منظمة الأمم المتحدة . ان مقدمي مشروع القرار يعتبرون أن اللجنة قد أثبتت فعاليتها للجميع . وحيث أنها لم تبلغ أهدافها المحددة بعد ، فيجب تجديد صلاحيات هذه اللجنة .

أما مشروع القرار A/35/L.41 فيتعلق بأنشطة الوحدة الخاصة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني. ويرجو المشروع الأمين العام أن يكفل استمرار الوحدة الخاصة في أداء المهام المبينة بالتفصيل في الفقرة الأولى من قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٤٠ باء ، والفقرة ٢ (ب) من القرار ٦٥ / ٣٤ دال . ويرى مقدم مشروع القرار أن الوحدة الخاصة التي عملت بتفان لمساعدة اللجنة في الاضطلاع بمهامها ، يجب أن تواصل مهمتها . وعلى عكس ما جاء في بعض الانتقادات ، فإن هذه الوحدة الخاصة قد قامت بعمل مفيد وجاد ، وأتاحت للرأى العام العالمي ادراكا أوسع بقضية فلسطين . ومشروع القرار A/35/L.42 يتناول مدينة القدس . لقد رفض المجتمع الدولي ككل " القانون الأساسي " الذي سنته اسرائيل بشأن القدس ، وبمذهبه المناسبة اعتمد مجلس الأمن القرارات ٤٦٥ (١٩٨٠) ، و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) ، منددا بأعمال اسرائيل في الأراضي المحتلة بما فيها القدس .

ان مشروع القرار A/35/L.42 يعيد التأكيد على القرارات السابق اعتمادها من قبل مجلس الأمن ، ويؤكد أن سن هذا " القانون الأساسي " من جانب اسرائيل يشكل انتهاكا للقانون الدولي . وفي الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار تقرر الجمعية العامة أن كل التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل . . . والتي غيرت أو تتوخى تغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف . . . تعتبر لاغية وباطلة ويتعين الرجوع عنها فوراً .

يجب تذكّر أن المركز الدولي للقدس محدد في القرار رقم (١٨١) (د - ٢) الذي يعلن أن مدينة القدس المقدسة " كيانا قائما بذاته " . وان كان هذا الوضع لم يتم تنفيذه ، فان ذلك بسبب موقف اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وهو الوقت الذي احتلت فيه مدينة القدس نتيجة لحرب الأيام الستة .

ان اهتمام المجتمع الدولي بالقدس كان هو السبب الرئيسي الذي دفع مقدمي مشروع القرار الى تقديمه . وقد تعزز عن طريق الاهتمام بمسألة القدس الذي عبّر عنه المؤتمر الاسلامي ، والفايكان ، والبلدان غير المنحازة وبلدان أخرى .

وكما تلاحظون ، سيادة الرئيس ، فان جميع مشروعات القرارات هذه تتمشى مع روح ميثاقنا ، ومع القرارات ذات الصلة الصادرة عن منازمتنا بشأن هذا الموضوع . ان هدفها هو اعادة السلام

والاستقرار الى تلك المنطقة . وهذا هو السبب في أن مقدمي مشروعات القرارات يعتبرون أن اعتمادها سوف يشكل مرحلة هامة في البحث عن حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطى الكلمة الى السيد مندوب مالطة ، الذي يرغب في أن يقدم تعديلا لمشروع القرار (A/35/L.38) .

السيد غوسي (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : لقد تقدم اليّ العديد من الوفود ، باعتباري مقرر اللجنة بملاحظات بشأن بعض أحكام مشروع القرار المتعلق بقضية فلسطين . الذي قدمه توا بكفاءة مندوب السنغال . ان هذه الملاحظات تتعلق بصفة خاصة بالفقرة الأولى من مشروع القرار (A/35/L.38) .

فهناك شعور بأن هذه الفقرة تحتاج الى مزيد من الايضاح . انني أدرك أنه ليس لدينا سعة من الوقت وأن الموضوع دقيق ؛ ولكنني أشعر بأن معنى وهدف هذه الفقرة سوف يزداد وضوحا اذا ما أضفنا بعد عبارة " ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ " ما يلي : " . . . لا ينص على مستقبل وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، التي يعتبر بلوغها شرطا مسبقا ضروريا للوصول الى حل عادل لقضية فلسطين . . . " .

لقد سمحت لنفسني باعطاء ذلك النص الى الأمانة .

يوجد معي نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) . ودون الاقلال من أهميته ، وقيمته ، وتوقيته وعلاقته بالموضوع ، فاني أعتقد أنه من الواضح والمعترف به عموما أنه لا يوفر حلا ملائما لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . لذلك ، فان الاضافة التي اقترحها لها ما يبررها وتضع الأمور في أبعادها المناسبة .

وبالتالي ، فاني أثق في أن مقدمي مشروع القرار ، وهذه الجمعية سوف يسمحون بالنظر بطريقة ايجابية في التعديل الذي اقترحتة ، وفي ظل هذه الظروف ، ربما يكون من المفيد أن نرجى التصويت لمدة ٢٤ ساعة ، من أجل السماح باجراء المشاورات اللازمة وحتى يمكن للوفود أن تتلقى التعليمات اللازمة في هذا الوقت .

انني أعتقد أنه بالنسبة لقضية فلسطين ، من الضروري أن ينعكس في التصويت هذا العام توافق شبه اجماعي في الآراء بشأن حقوق الشعب الفلسطيني .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد قدم ممثل مالطة تعديلا على الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار A/35/L.38 ، ونتيجة لهذا التعديل ودراسته من قبل الوفود ، فقد اقترح انه قد يكون من المرغوب فيه للجمعية ان تقرر ارجاء التصويت على مشاريع القرارات الخمسة لمدة ٢٤ ساعة ، أى الى الغد . وما لم يكن هناك اعتراضات على هذا الاقتراح بارجاء عملية التصويت ، فانني يمكنني أن أعتبر أن الجمعية ترغب في ذلك .
وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥